علي عبدالله صالح

يمن جديد.. مستقبل أفضل

- من مواليد عام ١٩٤٢م. التحق بسلك القوات المسلحة عام ١٩٥٨م، وحين دعاه نداء الواجب تجاه الوطن هب مشاركاً في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية في الكثير من المناطق وجبهات القتال.
- تقلد العديد من المناصب القيادية. وانتخب في ١٧ يوليو ١٩٧٨م رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة وحقق نقلة نوعية في حياة المجتمع وبناء الدولة المركزية.
- عمل على تدعيم أركان الثورة والجمهورية والحفاظ على مكاسبها وتحقيق أهدافها.
- انتخب أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام في ٣٠ أغسطس ١٩٨٢م بعد أن أطلق حرية العمل السياسي، وعمل على إيجاد وثيقة (الميثاق الوطني) في مناخ من الوفاق والإجماع الوطني.
- حقق حلم كل أبناء اليمن رجالاً ونساءً في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وإنهاء معاناة التشطير وقام في ٢٢ مايو ١٩٩٠م في مدينة عدن الباسلة برفع علم الجمهورية اليمنية وإعلان قيام دولة الوحدة المباركة.
- قاد معارك الدفاع عن الوحدة وحماية الديمقراطية والشرعية الدستورية وتصدى لمؤامرة الردة والانفصال صيف عام ١٩٩٤م منتصراً للوحدة ولإرادة الشعب في السابع من يوليو عام ١٩٩٤م.
- أعيد انتخابه رئيساً للجمهورية اليمنية في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م في أول إنتخابات رئاسية تنافسية.
- مؤسس الدولة اليمنية الحديثة حيث كرس كل جهوده من أجل بناء دولة المؤسسات وتحقيق نهضة تنموية شاملة لليمن. ومن أبرز المنجزات التنموية الاستراتيجية التي تحققت في ظل قيادته إعادة بناء سد مأرب العظيم واستخراج النفط والغاز وتحقيق نهضة تعليمية وتنمية زراعية كبيرة وإنشاء المنطقة الحرة بعدن. وإيجاد شبكة واسعة من الطرق التي ربطت مناطق الوطن ببعضها البعض ومع الدول المجاورة.
- أجرى الكثير من الإصلاحات الهيكلية التي عملت على تنوع قطاع الانتاج ودعمت الاقتصاد الوطني وتطويره.
- نجح خلال مدة حكمه في كسب رهان التحول الديمقراطي حيث وضع الأسس الكفيلة بإرساء ديمقراطية حقيقية.
- عمل على ترسيخ الأمن والإستقرار وحماية حقوق الإنسان وكفالة الحريات العامة والفردية.
- انتهج سياسة عقلانية حكيمة جنبت اليمن الكثير من التحديات وحقق من خلالها لليمن مكانة قومية وإسلامية وإقليمية ودولية رفيعة. كما تمكن من حل ملفات الحدود الشائكة بين بلادنا وأشقائها وجيرانها بالطرق السلمية و التفاهم الأخوي ومبدأ لا ضرر ولا ضرار.
- حققت المرأة في عهده مكاسب على جميع الأصعدة وتولت مناصب سياسية وقيادية عليا لأول مرة في تاريخ اليمن المعاصر.
- منح درجة الماجستير في العلوم العسكرية عام ١٩٨٩م من قبل كلية القيادة والأركان.
- منح درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من جامعة تشوسون بكوريا الجنوبية عام ٢٠٠٢م.
- منح درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من جامعة الخرطوم- جمهورية السودان عام ٢٠٠٢م.
- منح العديد من الأوسمة الرفيعة من عدد من دول العالم تقديراً لجهوده في تعزيز علاقات اليمن مع الأشقاء والأصدقاء.
- واعترافاً بدوره البارز في حوار الحضارات بين الشعوب وتكريس ثقافة التسامح والاعتدال والتعايش الإنساني منح (وسام منتدى الأديان الثلاثة) في بريطانيا ووسام (حوار الحضارات) من مركز مجد روسيا القومي.

✓ إدارة اقتصادية حديثة تضمن مستوى معيشي أفضل.

المناطق اليمنية التي تعاني من شحة المياه.

٥- التوسع في تنفيذ مشاريع مياه الريف.

٦- إيجاد وعي عام لدى المواطن بأهمية حماية البيئة والحفاظ على المياه وترشيد استخدامها.

مكافحة الفساد خيار ثابت ومسار لا يتوقف

مواصلة جهود مكافحة الفساد المالي والاداري من خلال تطوير سياسات وآليات مكافحته على النحو التالي:

١- تطبيق قانون الذمة المالية.

٢- إصدار قانون مكافحة الفساد وإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد المالي والإداري.

٣- تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة وحماية المال العام وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

٤- تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وإصدار التشريع اللازم، الذي يكفل أن تكون تبعيته لرئاسة الجمهورية والسلطة التشريعية، وبحيث يقوم بموافاتهما بكافة تقاريره الخاصة بالرقابة عن سير الأداء المالي والإداري في كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية وبما يكفل الحفاظ على المال العام.

٥- تعديل قانون المناقصات والمزايدات وتعزيز استقلالية اللجنة العليا للمناقصات من خلال إنشاء هيئة مستقلة من أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة تعنى بالرقابة وإقرار سياسات المناقصات وضمان الشفافية في نظم المناقصات.

٦- تفعيل دور نيابات ومحاكم الأموال العامة واستكمال بناها التحتية والمؤسسية في بقية المحافظات، وإعطاءها صلاحيات كاملة للتعامل مع كافة قضايا الفساد المالي والإداري.

٧- محاسبة الفاسدين وتقديمهم للعدالة.

٨- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في كافة نواحي العمل الحكومي ووضع التشريعات المنظمة له.

٩- تفعيل العمل بالأدلة الإرشادية للخدمات الحكومية والرسوم المتعلقة بها ونشرها بالوسائل المتاحة.

بيئة إستثمارية جاذبة

١- تشجيع الإستثمار وتقديم كافة التسهيلات للإستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

٢- تطوير القوانين والإجراءات المتصلة بالاستثمار وفي مقدمتها قانون الإستثمار.

٣- تخصيص أراض للاستثمار في كافة المحافظات

✓ بيئة استثمارية جاذبة.

وتوفير الخدمات الأساسية لها.

٤- تفعيل دور الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني في القيام بدورها في ضمان حقوق الملكية، والحد من منازعات الأراضي وتعزيز ثقة المستثمرين.

٥- اتخاذ المزيد من الخطوات لتبسيط الإجراءات الجمركية.

٦- الارتقاء بنوعية الخدمات المصرفية والوصول بها الى المستوى العالمي.

أرضية ملائمة لبناء معرفي وتعليم نوعي جيد

أولاً: التعليم العام:

١- إتخاذ المزيد من الإجراءات الكفيلة بتوفير التعليم المجاني للجميع والعمل على تخفيض الرسوم الدراسية على الطلاب الملتحقين بالجامعات.

٢- تحسين جودة التعليم العام وإعادة هيكلة مؤسساته وتشجيع المبادرات الجديدة في التعليم.

٣- تشجيع التعليم الأهلي والخاص والاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي باعتباره الركيزة الأساسية للتعليم.

٤- الاهتمام بالطلاب المتفوقين في دراستهم وإعطائهم الأولوية في الابتعاث للدراسة في الخارج وخاصة في التخصصات العلمية النادرة التي تحتاجها عملية التنمية.

٥- إنشاء مركز وطني مستقل للتقويم والقياس التربوي لتحسين منظومة التقويم في قطاع التعليم.

٦- التوسع في برامج البنى التحتية والدعم المؤسسي وبناء القدرات في قطاع التعليم العام لتشمل الريف والحضر.

٧- تطوير وتحديث المنهاج التعليمي والتربوي وتحسين مخرجاته لتكون قادرة على التعامل مع المتغيرات المعاصرة بكل ثقة وتلبي احتياجات سوق العمل.

٨- الاهتمام بتكنولوجيا التعليم وتقنية الاتصالات وجعلها إحدى وسائل التعليم والتعلم الأساسية.

٩- إستكمال جاهزية البنية التربوية التعليمية للدخول في منظومة الخليج العربي.

١٠- الاهتمام بالإبداع التربوي من خلال وضع نظام مؤسسي متكامل لرعاية الموهوبين والمبدعين.

✓ نحو تعاون وشراكة أوسع مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

✓ بنية أساسية متطورة لإقتصاد وطني متين.

١١- تقديم برامج وطنية لسد الفجوة في الإلتحاق في مجال التعليم بين الذكور والإناث والريف والحضر وضمان عدالة التوزيع والمساواة في الحصول على الخدمات.

١٢- إيلاء الفئات من ذوي الدخل المحدود والاحتياجات الخاصة عناية خاصة في برامج التعليم العام بما يحقق الاندماج التربوي والاجتماعي لهم.

١٣- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار والشراكة في قطاع التعليم العام والعالي والمهني ومجال المعرفة.

١٤- رعاية وكفالة حقوق المعلمين والتربويين بما يحقق الاستقرار المعيشي والوظيفي لهم.

ثانياً: التعليم الفني والتدريب المهني:

١- التوسع في بناء المعاهد الفنية والمراكز المهنية في عموم المحافظات.

٢- دعم وتشجيع التعليم الفني والمهني للفتيات.

٣- إصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني بما يكفل إعداد العمالة الفنية الماهرة التي تخدم أهداف التنمية وتلبي إحتياجات سوق العمل في الداخل وفي دول الجوار.

ثالثاً: محو الأمية وتعليم الكبار:

١- دعم وتبني برامج محو الأمية وتعليم الكبار بما يسهم في تقليص نسب الأمية وتخفيض معدلاتها وصولاً إلى مجتمع بلا أمية.

٢- تشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني على تقديم مبادرات في مجال محو الأمية.

٣- إعطاء أولوية في برامج محو الأمية وتعليم الكبار للمرأة الريفية.

رابعاً: التعليم العالي:

١- تطوير التعليم العالي وفتح آفاق جديدة في مسار التعليم بما يحقق رغبات الشباب وتطلعاتهم مع التركيز على العلوم التطبيقية والتخصصات النادرة.

٢- تشجيع مؤسسات ومراكز البحث العلمي وحثها على الشراكة الإقليمية والدولية واستثمار نتائج الدراسات والأبحاث بما يحقق التطور والنماء والتخطيط السليم.

٣- التوسع في إنشاء كليات المجتمع بما يرفع الطاقة الاستيعابية لمواكبة الزيادة في أعداد خريجي الثانوية العامة.

٤- العمل على الالتزام بالابتعاث للخارج للتخصصات العلمية النادرة التي تخدم أهداف التنمية.

✓ أرضية ملائمة لبناء معرفي وتعليم نوعي جيد.

٥- تحسين أحوال أساتذة الجامعة والعاملين فيها من حيث الأجور والمرتبات.

٦- الاهتمام ببناء القدرات التربوية والمهنية لأساتذة الجامعة والكليات والمعاهد العليا.

٧- العمل على تحديث أساليب وطرائق التدريس في التعليم العالي.

٨- تشجيع ودعم الشراكة والتوأمة مع جامعات إقليمية ودولية.

تغطية صحية أفضل وجودة أرفع للخدمة الصحية

١- إقرار نظام التأمين الصحي.

٢- مواصلة الاهتمام بالكادر العامل في القطاع الصحي، أطباء وفنيين وممرضين وإداريين، وتحسين أحوالهم المعيشية والارتقاء بمستوى تأهيلهم علمياً وعملياً.

٣- توسيع فرص الحصول على الخدمات والرعاية الصحية العلاجية والوقائية، والصحة الانجابية والتحصين.

٤- تطوير النظام الصحي وتحسين مستوى الأداء في مؤسسات القطاع الصحي.

٥- التوسع في بناء المعاهد والكليات الصحية لتأهيل الكوادر الطبية المساعدة.

٦- التوسع في إنشاء الأقسام المتخصصة للأمراض المستعصية وفي مقدمتها أمراض السرطان في عواصم المحافظات.

٧- دعم إنشاء وحدات غسيل الكلى في المدن الرئيسية بما يسهل حصول المواطن على الخدمة.

٨- تشجيع منظمات المجتمع المدني للاسهام في مجالات الخدمات الصحية.

٩- الاهتمام ببرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتفعيل التوعية الدينية والصحية حول تنظيم الأسرة وبما يحقق التوازن الملائم بين النمو السكاني والاقتصادي.

١٠- مواصلة تشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاع الصحي وبما يكفل تطويره والحد من ظاهرة العلاج في الخارج.

طفولة سعيدة وشباب قادر على المساهمة في مسار التنمية

١- مواصلة الاهتمام بالطفولة والنشء، وتوفير كافة الرعاية لهم والعمل على توفير الحماية للأطفال من كل أشكال العنف والتسول والعمالة وتفعيل قانون حقوق الطفل وتعديل القوانين الأخرى التي تتعارض مع أحكامه والتوسع في حملات التحصين للأطفال من الأمراض الفتاكة وتوفير الوسائل الكفيلة بتنمية قدراتهم الذهنية وتنشئتهم في مناخات سليمة وبما يكفل لهم طفولة سعيدة.

٢- دعم مشاركة الشباب في التنمية وخدمة المجتمع.

٣- مواصلة إنشاء تمويل مشاريع البنية التحتية المخصصة لأنشطة الشباب.

٤- توفير المزيد من الفرص لممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية للشباب وتهيئة البيئة الموائمة للابداع وتنمية الشخصية المتوازنة والايجابية.

٥- إنشاء المزيد من الأندية العلمية والثقافية والاستمرار في دعم وتشجيع المبرزين من الشباب في مختلف المجالات.

٦- الاهتمام بتوسيع قاعدة مشاركة الشباب في الألعاب الرياضية محلياً وعربياً ودولياً.

٧- الاهتمام بالنشاط الرياضي ودعم الأندية الرياضية وتطوير أنشطتها الرياضية والاجتماعية والثقافية.

٨- الاهتمام بالرياضة النسوية وإنشاء أندية خاصة بهن.

٩- إنشاء معهد إعداد قيادات العمل الشبابي والكشفي والإرشادي وفتح فروع في المدن الرئيسية.

١٠- الاهتمام بالمبدعين من الشباب وتنمية مهاراتهم وقدراتهم.

١١- مواصلة تبني البرامج التي تكفل غرس قيم الولاء والانتماء الوطني في نفوس الشباب وتحصينهم من كافة أشكال الغلو والتطرف والانحراف.

١٢- مواصلة الاهتمام ببرلمان الأطفال وتقديم الدعم اللازم له من أجل ممارسة دوره في تنمية التربية الديمقراطية لدى الأطفال وغرسها فيهم.

مشاركة أوسع وتمكين أكبر للمرأة في كافة الميادين

أولاً: تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والعامة:

١- تشجيع زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بما يمكنها من الفوز بنصيب أكبر في المقاعد البرلمانية والمحلية.

٢- زيادة نصيب المرأة في شغل المناصب الوزارية والدبلوماسية والقيادية في مؤسسات وأجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

٣- إزالة مظاهر التمييز والاختلالات المؤسسية والتشريعية التي تحد من دور المرأة في عملية التنمية.

٤- دعم القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة.

ثانياً: توسيع الفرص الاجتماعية للمرأة:

١- تشجيع تعليم الفتاة وتقليص الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والجامعي.

٢- التوسع في برامج محو الأمية وتنمية المهارات الحياتية للمرأة الريفية.

٣- العمل على إنجاز التشريعات القانونية الكفيلة بحماية المرأة من كافة أشكال التعسف والاستغلال والتمييز وبما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومبادئ حقوق الانسان.

ثالثاً: تمكين المرأة اقتصادياً:

١- الاهتمام بالمرأة العاملة والعمل على زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وتوسيع الفرص الاقتصادية لها في كافة القطاعات.

٢- بناء القدرات الفنية والمهنية والحرفية للمرأة لتمكينها من دخول سوق العمل من خلال إنشاء معاهد تدريب مهني تخصصية.

٣- توفير التمويل للمشاريع المدرة للدخل الموجهة للمرأة والاهتمام بالأسر المنتجة والفقيرة.

٤- زيادة فرص إستفادة المرأة من القروض التي تقدمها الجمعيات وبرامج الإقراض.

٥- التوسع في إنشاء دور الحضانة للاهتمام بالأطفال وتمكين النساء العاملات من الاستقرار الوظيفي.

✓ تغطية صحية أفضل وجودة أرفع للخدمة الصحية.

المغتربون جسر حضاري وسند للتنمية

١- مضاعفة الاهتمام بقضايا المغتربين وحماية حقوقهم في الخارج والعمل على حل ما يواجهونه من مشكلات اجتماعية وقانونية وغيرها في بلدان الاغتراب وفي الداخل، وإيجاد الآليات المناسبة لربطهم بالوطن وإدماجهم في الثقافة الوطنية.

٢- توفير الامتيازات والفرص الممكنة لرجال الأعمال من أبنائنا المغتربين للاستثمار والإسهام الفاعل في عملية البناء التنموي.

٣- إنشاء بنك لتنشيط الإستثمار من عائدات المغتربين.

٤- إدماج المغتربين في العملية الديمقراطية (حق الترشيح والانتخاب).

٥- الحرص على تقديم خدمات أرقى وأسرع في البعثات الدبلوماسية لخدمة أبنائنا المغتربين في الخارج.

٦- الاهتمام بالكفاءات الفنية والأكاديمية من المغتربين المشاركة في بناء الوطن.

الحفاظ على قيم المجتمع الدينية وتنمية المقومات الثقافية والوطنية

١- تشجيع رسالة الإرشاد لتعزيز السلوك القويم ونبذ التطرف والتعصب والانحراف.

٢- الاهتمام بأوضاع الخطباء والمرشدين وتحسين أحوالهم المعيشية.

٣- الاهتمام بالإصدارات الدينية ورعاية نشر كتاب الله الكريم والتوسع في إنشاء مراكز تحفيظ القرآن.

٤- تنمية قطاع الأوقاف وتعزيز دوره في عملية التنمية.

٥- تعميق الهوية الثقافية والحضارية وبناء القدرات الثقافية ورعاية الأدباء والفنانين والمثقفين وإبداعاتهم والاهتمام بالموروث الثقافي.

٦- التوسع في إنشاء المكتبات العامة ومراكز التزود بالمعلومات عبر الشبكة الإلكترونية في جميع محافظات الجمهورية.

٧- العمل على تكوين رأي عام واعٍ ومؤازر للقضايا الوطنية العامة ومبادرات التنمية الشاملة.

٨- الاهتمام بالموروث الثقافي وحماية الآثار والمخطوطات، والمواقع التاريخية والأثرية والمتاحف والتوسع في التنقيب عن الآثار وتشجيع البحوث العلمية في هذا المجال.

مواطن حر.. ووطن ديمقراطي مستقر

أولاً: ترسيخ النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة من خلال:-

١- تعزيز العمل بمبدأ الفصل بين السلطات باعتباره أساساً في تنظيم العلاقات وممارسة السلطات والصلاحيات.

٢- العمل على إجراء بعض التعديلات الدستورية الضرورية بهدف المزيد من تعزيز النهج الديمقراطي التعددي في بلادنا، ومنها تحديد مدة رئيس الجمهورية بـ ٥ سنوات بدلاً من ٧ سنوات وتشكيل السلطة التشريعية من غرفتين وبحيث يكون مجلس الشورى غرفة ثانية إلى جانب مجلس النواب، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى بطريقة مباشرة وبحيث تمثل فيه كافة محافظات الجمهورية بعدد متساوٍ من الأعضاء وتوسيع صلاحياته التشريعية، ويحدد القانون طريقة تشكيله وعدد أعضائه وآلية عمله.. وبما يضمن أن يضم في عضويته شخصيات من ذوي الخبرة والتجربة والكفاءة والنزاهة، وممن لهم رصيد وطني في مسيرة الثورة والجمهورية والوحدة، وإسهامات بارزة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها.. وبما يحقق الأهداف المنشودة من هذا المجلس في توسيع المشاركة السياسية وخدمة الوطن.

✓ طفولة سعيدة وشباب قادر على المساهمة في مسار التنمية.

٣- تطوير النظام الانتخابي عبر ضمان دورية ودراسة الانتخابات العامة وكفالة شفافية كافة مراحلها.

٤- تعزيز تماسك ووحدة العمل التنظيمي للأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية.

٥- مواصلة الاهتمام بالنقابات والاتحادات العمالية والطلابية والمهنية والإبداعية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.. وبما يمكنها من أداء دورها في رعاية منتسبيها وحماية حقوقهم وتطوير قدراتهم وبما يكفل لهم الإسهام الفاعل في المسيرة الديمقراطية والتنموية.

ثانياً: دعم السلطة القضائية وتطوير أجهزتها عبر:

١- تعزيز دور القضاء في الحياة العامة باعتباره الضامن الأساسي لحقوق الانسان.

٢- دعم وتفعيل إصلاحات السلطة القضائية ورفع القدرات المهنية للقضاة وتحسين إدارة المحاكم.

٣- تعزيز سيادة القانون واستكمال التعديلات على قانون السلطة القضائية.

٤- تفعيل التفتيش القضائي ووضع معايير سليمة وشفافة لتقييم أداء القاضي.

٥- دعم الجهاز القضائي وخاصة التجاري وتوفير الكوادر المؤهلة له وضمان فاعليته واستقلاليته.

٦- الاهتمام بالمحامين ورعايتهم معيشياً ومهنياً.. وتهيئة كل السبل أمامهم لممارسة عملهم وأداء دورهم في خدمة العدالة.

ثالثاً: الاعلام وكفالة الحريات العامة والفردية وحماية حقوق الانسان عبر:

١- تعزيز وضمان حرية الرأي والتعبير والنشر والتوزيع وحمايتها بالتشريعات القانونية.

٢- إصدار قانون جديد للصحافة والمطبوعات بما يكفل إلغاء عقوبة حبس الصحفي لسبب يتعلق بالتعبير عن الرأي، وتفعيل دور الصحافة في الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ورفع مستوى الوعي العام وتعزيز الشفافية.

✓ تعزيز الدور القومي والإقليمي والمكانة الدولية لليمن.

✓ مشاركة أوسع وتمكين أكبر للمرأة في كافة الميادين.

٣- تعزيز دور أجهزة الاعلام الرسمية والحزبية والأهلية وتطويرها وتدعيم البناء المؤسسي لها، وبما يمكنها من أداء رسالتها لخدمة المجتمع. وإيجاد التشريعات الكفيلة بإنشاء قنوات فضائية ومحطات إذاعية لخدمة الجوانب الثقافية والاجتماعية والشبابية وغيرها وفي إطار الالتزام بالدستور وعدم الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والمصالح العليا للوطن.

٤- تطوير الشراكة وتعزيز الحوار مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان العاملة في اليمن وحمايتها وفقاً للدستور والقانون والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

٥- ادماج مبادئ حقوق الانسان والحريات العامة في مناهج التعليم.

٦- الاستمرار في تحسين أوضاع السجون والمساجين مع حظر أي سجون خارج نطاق القانون.

تعزيز القدرة الدفاعية والأمنية للوطن من أجل ترسيخ الأمن والإستقرار

مواصلة جهود تعزيز القدرة الدفاعية والأمنية للبلاد من خلال:

١- الإستمرار في تنفيذ برامج بناء القدرات المعرفية والتدريبية ومحو الأمية ومواكبة التطورات العلمية في المجال العسكري لتعزيز القدرات الدفاعية والأمنية والرفع من مستوى جاهزيتها.

٢- مواصلة جهود تطوير أداء الأجهزة الأمنية ورفع كفاءاتها في مكافحة الجريمة والإرهاب والوقاية منهما، وبما يحقق المزيد من ترسيخ الأمن والاستقرار ونشر الطمأنينة في المجتمع وتوفير المناخات المشجعة للاستثمار.

٣- مواصلة الاهتمام بتطوير خدمات الشرطة والارتقاء بها كماً وكيفاً وبما يكفل للمواطنين الحصول عليها بأفضل مستوى سواء في أقسام الشرطة أو الجوازات أو المرور أو الأحوال الشخصية والسجل المدني أو الدفاع المدني.. والاستمرار في التوسع لنشر تلك الخدمات في كافة المديريات بالجمهورية.

٤- تقديم المزيد من الرعاية والاهتمام بأفراد القوات المسلحة والأمن وأسرهم و تحسين أوضاعهم المعيشية.

٥- رعاية أبناء الشهداء وجرحى الحرب والواجب والمتقاعدين وضمان حياة حرة وكريمة لهم ولأسرهم.

٦- معالجة قضايا الثأر وإصدار قانون تنظيم حيازة السلاح وحمله.

نحو تعاون وشراكة أوسع مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً: تعزيز التعاون والاندماج والتكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يعزز المصالح المشتركة للجميع وذلك عبر:

١- اتخاذ كافة الخطوات والاجراءات اللازمة لانجاح الحوار المستمر والمثمر بين بلادنا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تطوير التعاون وتعزيز الشراكة الاقتصادية بين الجانبين وتهيئة كل السبل الكفيلة بنجاح مؤتمر المانحين المقرر عقده في شهر نوفمبر القادم بلندن والخروج منه بالنتائج المرجوة من أجل النهوض بعملية التنمية في اليمن والتسريع بخطوات اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢- تحقيق التكامل الاقتصادي بأبعاده المختلفة (التكامل التجاري، تكامل سوق العمل، تكامل سوق رأس المال).

٤- جعل اليمن عمقاً إضافياً وامتداداً لقاعدة النهضة الاقتصادية والتنموية في المنطقة.

٥- تكثيف الجهود المشتركة للحد من الفقر ومكافحة التطرف والإرهاب وتعزيز الإستقرار والتنمية في المنطقة.

ثانياً: تشجيع إستثمارات القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال:

١- تشجيع إقامة إستثمارات في المجالات المختلفة لتوفير فرص التشغيل المحلي للقوى العاملة.

٢- توفير بيئة مواتية للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي العربي للاستفادة من المزايا والفرص الإستثمارية في كافة القطاعات وتبسيط الإجراءات ومنح الحوافز اللازمة.

٣- تسهيل إنسياب حركة النشاط التجاري ورؤوس الأموال بين اليمن ودول المجلس.

ثالثاً: تنفيذ برنامج تأهيل اليمن لتحسين مستوى التنمية البشرية وتطوير قطاعات البنية التحتية من خلال:

١- توسيع الإستثمارات في رأس المال البشري لتنمية الموارد البشرية وتنمية المعارف والمهارات.

٢- مواصلة مواءمة التشريعات والقوانين مع مثيلاتها في دول المجلس واستكمال الإنضمام الى بقية المؤسسات الخليجية المشتركة.

تعزيز الدور القومي والإقليمي والمكانة الدولية لليمن

أولاً: تعزيز الدور العربي والاسلامي من خلال:

١- مواصلة الدفاع عن القضايا العربية والاسلامية والتعامل الفاعل مع قضايا الأمة العربية وتحقيق التضامن العربي والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.

٢- المساهمة في صياغة نظام عربي جديد في إطار الجامعة العربية يستفيد من التجارب الإقليمية والدولية ويتوافق مع المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم.

٣- مواصلة الدعم والمساندة الكاملة للشعب الفلسطيني لنيل كامل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

٤- دعم الجهود العربية والدولية لإعادة السلام الى العراق والحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه وانسحاب القوات الأجنبية منه وتمكين الشعب العراقي من إدارة شؤونه.

✓ المغتربون جسر حضاري وسند للتنمية.

٥- مواصلة الدعم لإحلال الأمن والاستقرار في الصومال وحشد الدعم الدولي لإعادة بناء دولته ومؤسساتها.

٦- الوقوف الى جانب لبنان من أجل استرداد أراضيه المحتلة في مزارع شبعا وإعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي واعتبار المقاومة للاحتلال حق مشروع كفلته كافة الشرائع والمواثيق.

ثانياً: تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية ودعم جهود مكافحة الإرهاب.

١- تطوير علاقات بلادنا مع دول العالم على أساس الإحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة.

٢- مواصلة الجهود لإقامة علاقات تعاون وشراكة متطورة مع الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والاسلامية والدول الصديقة في إطار الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٣- مواصلة الجهود مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

٤- تعزيز دور بلادنا في منظمة الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية المعنية بالمسائل الإنسانية وحقوق الإنسان وحماية الحريات العامة.

٥- تقوية العلاقات والتعاون مع دول منطقة القرن الافريقي وتعزيز الشراكة السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية معها.

٦- توسيع إطار دول تجمع صنعاء للتعاون وإبراز دوره إقليمياً لخدمة السلام والتنمية في المنطقة.

٧- تعزيز دور اليمن في خدمة الأمن والإستقرار والسلام الإقليمي والدولي.

وختـــاماً..

إن هذا البرنامج استلهمناه من إرادة وطموحات جماهير شعبنا اليمني رجالاً ونساءً في كل ربوع الوطن الغالي وفي المهجر.. وبعيداً عن كل المزايدات والشعارات المضللة التي لا تغني ولا تسمن من جوع. وسوف نمضي معاً في ظل راية الجمهورية والوحدة والديمقراطية لتجسيد مضامينه بكل صدق وإخلاص للسير بالوطن نحو رحاب عهد جديد أكثر إشراقاً وازدهاراً، فلنكن معاً وكما هو العهد دوماً في مسار العمل والانجاز والعطاء من أجل الوطن.. ولن ندخر جهداً ولا نتهيب مستحيلاً من أجل رفعته وعزته ووحدته وسيادته واستقلاله وازدهاره

وطن.. يسهم الجميع في بنائه وتحقيق نهضته لترسخ الحرية والديمقراطية والتنمية ولتصان العدالة ويتعزز الأمن والأمان.

(إنها طموحات للمرحلة المقبلة تهيئ لعقود قادمة من أجل يمن مزدهر ومستقبل أفضل)

بسم الله الرحمن الرحيم
(فأما الزبد فيذهب جفاءً
وأما ما ينفع الناس فيمكث
في الأرض)
صدق الله العظيم